

رقم القضية في المحكمة الإدارية ٣١٧٣ لعام ١٤٣٨ هـ

رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٣٨٧٩ لعام ١٤٣٩ هـ

تاريخ الجلسة ٢١/٠٣/١٤٤٢ هـ

## الموضوعات

طلبات قضائية - إعادة نظر - حكم صادر من محكمة الاستئناف الإدارية - الحصول

بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى - تأديب - قرارات تأديبية - الجريمة المخلة

بالشرف والأمانة - تزوير - استغلال نفوذ وظيفي - عقوبة الفصل - حكم جزائي -

العدول عن الإدانة - انتفاء المخالفة.

مطالبة المدعي بإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر برفض مطالبته بإلغاء قرار

المدعي عليها المتضمن فصله من عمله بسبب صدور حكم جزائي بإدانته بالتزوير

واستغلال النفوذ الوظيفي - استناد المدعي إلى عدول المحكمة الجزائية عن حكمها،

وقضائهما مجدداً بعدم إدانته - تحديد النظام حالات قبول التماس إعادة النظر في

الأحكام النهائية، ومنها إذا حصل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان

قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم؛ مما يتقرر معه قبول طلب إعادة النظر الماثل - الثابت

صدور قرار المدعي عليها بفصل المدعي استناداً إلى حكم المحكمة الجزائية المعدول

عنه؛ مما يتبين معه عدم استناد ذلك القرار إلى أساس سليم - أثر ذلك: قبول

الطلب، والقضاء بإلغاء قرار المدعي عليها.

## مُسْتَنْدُ الْحُكْمِ

- المادة (٢٠٠) من نظام المراقبات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.
- المادة (٤٢) من نظام المراقبات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.
- المادة (١٢/أ) من لائحة انتهاء الخدمة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٣/١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠ هـ.

## الواقع

بما أن وقائع هذه القضية قد أوردها الحكم محل الاستئناف فإن الدائرة تحيل إليه منعاً للتكرار، وتتلخص في طلب المدعي إلغاء قرار مدير عام الخطوط الجوية العربية السعودية رقم (٠٢/٢٨١١٣٠/٢٨٤٢١) وتاريخ ١٤٢٨/٤/١٤. وبإحالتها إلى الدائرة نظرتها على النحو المبين في محاضر الضبط وأوراق القضية وأجرت ما رأته لازماً للفصل فيها، ثم أصدرت فيها الحكم محل الاستئناف القاضي برفض الدعوى التأديبية رقم (٢١٧٣/٢/ق) لعام ١٤٢٨هـ المقادمة من (... ) ضد المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للأسباب التي أوردتها الدائرة. وقد اعترض عليه ممثل المدعي عليها، وقدم لائحة اعتراضية بهذا الشأن، وبإحالته الدعوى إلى هذه



الدائرة قامت بدراسة أوراقها ومستنداتها والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه وما بني عليه من أسباب، فظهر لها أن الاعتراض قد قدم خلال الأجل المحدد لذلك نظاماً؛ مما يتعين معه قبوله شكلاً. وأصدرت الدائرة في الدعوى حكمها في قضية الاستئناف رقم (٢٨٧٩) لعام ١٤٣٩ هـ بتاريخ ١٤٣٩/٨/١٤ والذى قضى بتأييد الحكم الصادر برفض هذه الدعوى. ثم تقدم المدعي بطلب إعادة النظر رقم (٥٢٤) وتاريخ ١٤٤١/٧/٢٤ والذى تضمن أنه صدر حكم المحكمة الجزائية بأبها بعدم إدانته بالتهم المنسوبة إليه، وكان ذلك بتاريخ ١٤٤١/٥/١١ هـ، وتم تأييد حكم محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة بقرار الدائرة الجزائية التاسعة رقم (٤٦٥٥٦٩) وتاريخ ١٤٤١/٤/٦ هـ، وطلب إعادة النظر في قرار فصله؛ لأنه صدر حكم ببراءته. وبجلسة اليوم تبين عدم وجود بيانات لوكيل المدعي، وبمواجهة ممثل المدعي عليها بطلب إعادة النظر المقدم من المدعي ذكر أن الخطوط السعودية لا تزال تدرس موضوع المدعي.

## الأسباب

وبما أن المدعي يطلب إعادة النظر في الحكم النهائي الصادر برفض دعواه، وحيث نص نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ في المادة (٤٣) منه على جواز إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية في الأحوال المنصوص

عليها في نظام المراقبات الشرعية، حيث نصت المادة (٢٠٠) من نظام المراقبات الشرعية على الحالات التي يجوز إعادة النظر فيها، ومنها: "بـ- إذا حصل الملتزم بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم"، وحيث إن المدعي قد صدر له الحكم رقم (٤١١٥٣) وتاريخ ١٤٤١/٩/٦، ومنطوقه: "حكمت الدائرة بالرجوع عن ما ورد في حكمها السابق برقم (١/ج/٢٣٤) لعام ١٤٢٥هـ، إبان انعقادها بديوان المظالم فيما يخص ثبوت إدانة المدعي عليه (...)" بالتزوير والحكم بسجنه مدة سنة وغرامة مالية قدرها عشرة آلاف ريال، والحكم مجدداً بما يلي: لم يثبت لدى الدائرة إدانة المدعي عليه (...) بالتزوير، ورد طلب المدعي العام تعزير المدعي عليه وفق ما ورد بنظام مكافحة التزوير لعدم كفاية الأدلة"، وقد تم تأييد هذا الحكم من محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة بقرار الدائرة الجزائية الثامنة رقم (٤١٦٥٥٦٩) وتاريخ ١٤٤١/٤/٦؛ وعليه فإن الدائرة تخلص إلى قبول إعادة النظر. وحيث إن المدعي يطلب إلغاء قرار المدعي عليه الصادر بفصله من عمله رقم (٢٨/٤٣١/١٠٢٤٤١٣٠) وتاريخ ١٤٢٨/٤/١٤، المتضمن إلغاء قرار إحالته على التقاعد وفصله بقوة النظام اعتباراً من تاريخ الحكم بإدانته في ٢٨/٨/١٤٣٩هـ مع استعادة ما صرف له؛ فإن الدعوى من دعاوى إلغاء القرارات الإدارية والفصل فيها من اختصاص محاكم ديوان المظالم وفق المادة (١٢/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، كما تدخل الدعوى تبعاً لذلك في اختصاص هذه المحكمة مكانياً، والدائرة نوعياً، وقد



استوفت الدائرة سائر أوضاعها الشكلية والتنظيمية؛ مما تخلص معه الدائرة إلى قبول هذه الدعوى شكلاً. أما عن موضوع الدعوى، وبما أن القرار المتظلم منه قد بني أساساً على إدانة المدعي بالتزوير والاستعمال واستغلال النفوذ الوظيفي، واتضح أن هذا الحكم قد تم العدول عنه، وحكم مجدداً بعدم إدانة طالب إعادة النظر بما نسب إليه في تلك الدعوى كما أشير إليه أعلاه، فإنه يتضح أن قرار الفصل لم يعد قائماً على أساس صحيح من أحكام النظام، ويكون بذلك قد خالف نص المادة (٢/١) من لائحة انتهاء الخدمة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٢/١) وتاريخ ٢٠١٤٢٢/٨/٢٠هـ حيث إنه لم يحكم عليه بجريمة التزوير بحكم مكتسب للقطعية؛ الأمر الذي تخلص معه المحكمة إلى قبول طلب إعادة النظر، والعدول عن الحكم الصادر برفض الدعوى، والقضاء مجدداً بإلغاء القرار المتظلم منه وما بني عليه من آثار لقيامه على أساس غير صحيح من أحكام النظام.

لذلك حكمت المحكمة: بقبول طلب إعادة النظر المقدم من المدعي برقم (٥٣٤) وتاريخ ٢٠١٤٤١/٧/٢، والعدول عن الحكم الصادر في قضية الاستئناف رقم (٢/٣٨٧٩) لعام ١٤٣٩ هـ بتاريخ ١٤٣٩/٨/١٤هـ الصادر عن الدائرة الإدارية الأولى، والقضاء مجدداً بإلغاء قرار مدير عام الخطوط السعودية رقم (٣٨/٤٣١/١٠٢٤٤١٣٠) وتاريخ ١٤٣٨/٤/١٤هـ، والمتضمن: "إلغاء القرار الإداري الصادر بإحالة (...)" إلى التقاعد المبكر بتاريخ ١٤٣٧/٣/١ هـ، وفصله من الخدمة بقوة النظام اعتباراً من تاريخ الحكم الصادر في القضية رقم (٢/٥٧٤٤) لعام ١٤٣٦ هـ بتاريخ

٢٨/٨/١٤٣٦ هـ مع استعادة المبالغ المصروفة له حسب الأنظمة والإجراءات" ، وما

ترتب عليه من آثار.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

